بنمو 5,6٪.. و4,1 سنتات ربحية السهم الواحد بنمو 5٪

377,5 مليون دولار أرباح مجموعة «الأهلي المتحد» بالنصف الأول

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائجه المالية عن فترة النصف الأول من 2019، والتي تظهر تحقيق أرباح صافية، بعد استثناء حصص الأقلية، بلغت 377,5 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 5,6٪ بالمقارنة بالفترة النصفية المماثلة من 2018 والتي سجلت 357,4 مليون دولار.

وأوضح البنك في بيان صحافي امس، انه حقق بالربع الثاني ربحا صافيا قدره 184,7 مليون دولار، مقابل 182,7 مليون دولار للفترة نفسها من 2018 أي بنمو 1,1٪، ليرتفع في ضوء ذلك العائد الأساسي للسهم بنسبة 5,1٪ إلى 4,1 سنتات عن النصف الأول من 2019 مقابل 3,9 سنتات للفترة ذاتها من العام الماضي.

كما حقق الدخل التشغيلي للمجموعة نموا بنسبة 2,9٪ ليبلغ 630,1 مليون دولار بالنصف الأول من العام الحالي بالمقارنة بـ 612,4 مليون دولار للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك مدفوعا بارتفاع في صافي دخل البنك من الفوائد والذي بلغ 490,2 مليون دولار بالنصف الأول، مقابل 467,2 مليون دولار للفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة 22,9 مليون دولار وبنمو 4,9٪، عائدة أساسا إلى نمو متوسط القروض والاستثمارات.

مشعل العثمان

العثمان: النتائج تعكس قوة نموذج عمل المجموعة القائم على تنويع قاعدة أعمالها بنحو متوازن وتوسيع دائرة أنشطتها

وسجل صافي الدخل التشغيلي بدوره نموا بنسبة 4,5٪ ليبلغ 595,8 مليون دولار مقابل 570,1 مليون دولار للفترة النصفية ذاتها من 2018، في الوقت الذي أسهمت فيه مبادرات تعزيز كفاءة العمليات وإدارة بنود المصروفات في الاحتفاظ بكفاءة عالية للتشغيل، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل 26,5٪ مقابل 26,1٪ للنصف الأول من 2018.

سياسة تحفظية

وبفضل سياساته الائتمانية المتحفظة وإدارته المتحوطة للمخاطر، استمر البنك الأهلي المتحد محافظا على مؤشرات ممتازة لجودة أصول محفظته الائتمانية على الرغم من التحديات القائمة في البيئة التشغيلية، حيث لم تتجاوز القروض غير المنتظمة نسبة 2٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية (1,9٪ كما في 31 ديسمبر 2018)، مع مواصلة توفير نسبة تغطية عالية من المخصصات المحددة المرصودة تجاه هذه الأصول بلغت 85,1٪ مقابل 85,5٪ في 31 ديسمبر 2018، بينما بلغت نسبة التغطية الشاملة للمحفظة الائتمانية من المخصصات العامة والمحددة 188,6٪ كما في 30 يونيو 2019 مقابل 214,7٪ في 31 ديسمبر 2018.

وعلى صعيد الميزانية العمومية، فقد ارتفعت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة 7,1٪ لتصل إلى 38 مليار دولار كما في 30 يونيو 2019 مقابل 35,5 مليار دولار في 31 ديسمبر 2018، وعليه، فقد سجل العائد على متوسط الأصول معدل 2,2٪ لفترة النصف الأول من العام مقابل معدل 2,3٪ للفترة المقارنة نفسها من 2018.

فيما بلغت الحقوق العائدة إلى حاملي أسهم المجموعة إجمالي 3,9 مليارات دولار (3,9 مليارات دولار كما في نهاية عام 2018) وليبلغ معها العائد على متوسط حقوق المساهمين 18,4٪ لفترة النصف الأول من العام مقابل معدل 18,8٪ للفترة نفسها من العام السابق.

أداء قوي

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي المتحد مشعل العثمان: «على الرغم من التطورات الراهنة في الساحة الإقليمية والظروف الاقتصادية السائدة في عدد من أسواقنا الرئيسية، فقد نجح البنك مجددا في تحقيق أداء مالي قوي خلال النصف الأول، والمحافظة على وتيرة النمو الصحي والمتحفظ في إيراداته وصافي ربحيته من أنشطته البنكية الأساسية، وهو أداء يؤشر بوضوح على صواب نموذج عمل مجموعتنا المصرفية القائم على تنويع قاعدة أعمالها بنحو متوازن، وتوسيع دائرة أنشطتها قطاعيا وجغرافيا بشكل مدروس مع التركيز على دورها الإقليمي الرائد كقناة مصرفية نشطة ومفضلة لكل تعاملات عملائها من التمويلات والتدفقات المالية البينية في المنطقة، مرتكزين في ذلك إلى منهجية فاعلة في إدارة مخاطر وتكاليف التشغيل كما في إدارة مواردنا الرأسمالية وتوظيفها بكفاءة للاستفادة من الفرص المواتية للنمو وخدمة العملاء على امتداد أسواق عملنا الحالية والمستهدفة».

أداء إيجابي للأسواق الخليجية بدعم من ارتفاع ثقة المستثمرين والتدفقات الأجنبية

«الوطني»: «بورصة الكويت» الأفضل أداء خليجياً منذ بداية 2019

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن مؤشرات الأسهم العالمية والإقليمية ارتفعت في الربع الثاني من 2019 وإن كانت بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ مقارنة بالربع الأول، حيث ساهمت عدة عوامل في التأثير سلبا على الأسواق وتعزيز حالة عدم اليقين، من ضمنها: عدم إحراز تقدم في النزاع التجاري الأميركي الصيني وتباين بعض البيانات الاقتصادية، والنتائج المالية للشركات التي جاءت أقل مما كان متوقعا، هذا بالإضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والتي زادت من حالة الضبابية وتأثيرها السلبي على الأسواق. إلا أن تلك العوامل قابلها من الجهة الأخرى تحسن المعنويات على خلفية إمكانية اقدام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على خفض أسعار الفائدة وتزايد التفاؤل اتجاه التوصل إلى صفقة تجارية بين الصين والولايات المتحدة.

إلا أنه في ظل التراجع الشديد لعائدات السندات خلال العام الحالي، كانت الأسهم الأميركية والأوروبية الأفضل أداء في الربع الثاني ولم يتفوق عليها سوى بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تراجع أداء الأسواق الناشئة متأثرا جزئيا بضعف الأسواق الصينية.

الأسواق الخليجية

تباين أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني إلا أنه كان إيجابيا بصفة عامة، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي بنسبة 0,5٪ على أساس سنوي. وعلى الرغم من الأداء القوي لمعظم الأسواق، إلا أن أداء المؤشر تأثر سلبا بأداء أسواق السعودية وعمان وأبوظبي، حيث عانت بورصة عمان من آثار تأجيل تنفيذ الإصلاحات وضعف التصنيفات الائتمانية، بينما توقف أداء سوق السعودية الإيجابي تحت ضغط التوترات الجيوسياسية وتصحيح محتمل بعد تحقيق مكاسب قوية في الربع الأول.

أما الأسهم الكويتية، فقد استفادت من استقرار الأوضاع الاقتصادية والأرباح الجيدة للشركات بالإضافة إلى الإدراج المرتقب في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة. وفي المقابل، فعلى الرغم من تراجع أسهم سوق دبي بشدة في العام 2018 على خلفية ضعف أداء القطاع العقاري، إلا أنها انتعشت في الربع الثاني من العام 2019. ومع أن الكويت لم تكن الأفضل في الربع الثاني إلا أن أداءها منذ بداية العام بقي في الصدارة، حيث ارتفع المؤشر العام ومؤشر السوق الأول بنسبة 14,8٪ و21٪ تقريبا.

لقد سجلت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أداء جيدا في الربع الثاني ومن المتوقع استمرار الزخم على المدين القريب والمتوسط، إلا أن المخاطر ما زالت قائمة. وقد تأخذ التوترات الجيوسياسية منعطفا نحو الأسوأ بما يثير مخاوف المستثمرين. كما أنه في حال تراجع الأسواق الدولية فقد تنتقل العدوى إلى أسواق المنطقة. وأخيرا، قد تكون هناك حاجة إلى محفزات جديدة بعد أن تتلاشى تأثيرات إعادة تصنيف الأسواق ضمن المؤشرات العالمية في السعودية والكويت، بالإضافة إلى مخاطر جني الأرباح أو التصحيح بعد تحقيق مكاسب قوية، والتي شهدنا مؤخرا بوادرها في أسواق السعودية والكويت.

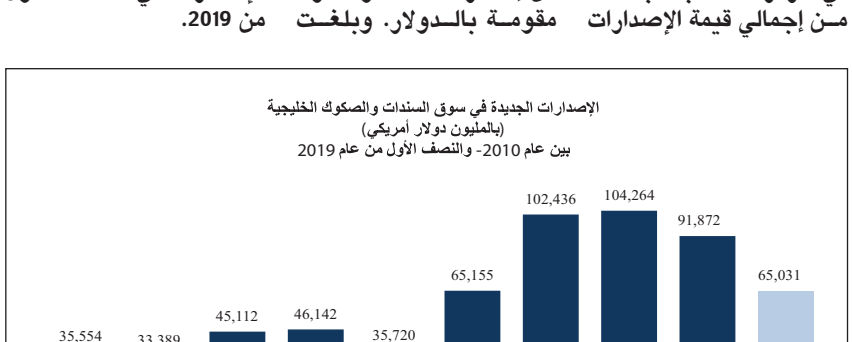

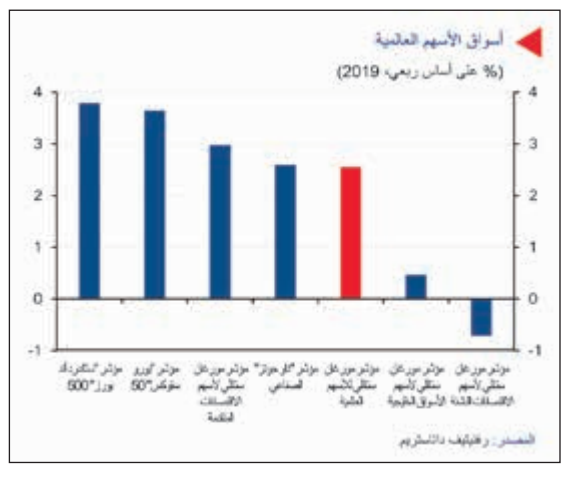

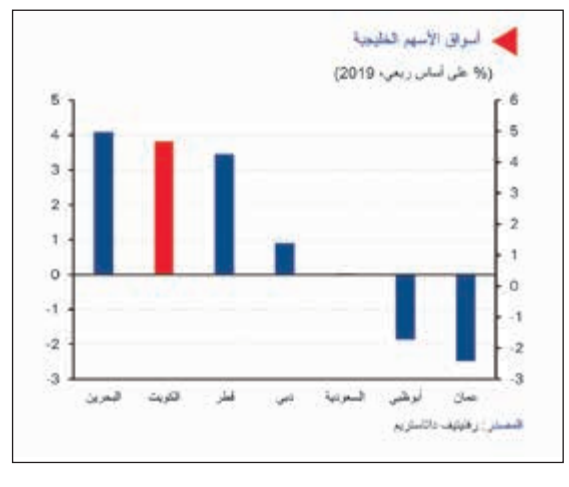

السعودية في الصدارة بإجمالي إصدارات 30,8 مليار دولار

«المركز»: 94,8 مليار دولار إصدارات الدين الخليجية بالنصف الأول

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريرا بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية» الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2019.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي قيمة إصدارات الصكوك والسندات الأولية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها إصدارات البنوك المركزية والإصدارات السيادية وإصدارات الشركات قد بلغ 94,79 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019، بتراجع طفيف قدره 0,47٪ مقارنة بإجمالي قيمة الإصدارات التي تمت في النصف الأول من عام 2018. وكانت إصدارات الصكوك والسندات السعودية في الصدارة من حيث الحجم.

ويقصد بالإصدارات المحلية للبنوك المركزية السندات التي تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وبغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال النصف الأول من عام 2019، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان سندات وصكوكا بقيمة إجمالية بلغت 29,77 مليار دولار، وفقا للمعلومات المتاحة من بنك الكويت المركزي، ومصرف البحرين المركزي، ومصرف قطر المركزي، والبنك العماني المركزي. وتصدر مصرف البحرين المركزي تلك الإصدارات، حيث بلغ إجمالي إصداراته 44 إصدارا خلال النصف الأول من 2019 بقيمة إجمالية 11,96 مليار دولار (4,51 مليارات دينار بحريني) مثلت 40,19٪ من إجمالي إصدارات البنوك المركزية الخليجية، تلاه بنك الكويت المركزي الذي جمع ما مجموعه 8,13 مليارات دولار (2,47 مليار دينار).

إصدارات بغرض التمويل

ويتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل، وتكون مقومة سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية. ولقد بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الصكوك والسندات الخليجية 65,03 مليار دولار أميركي خلال النصف الأول من عام 2019 بارتفاع قدره 3,94٪ مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 62,57 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2018.

وسجل الربع الأول من عام 2019 أعلى قيمة للإصدارات، حيث تم خلاله إصدار 111 إصدارا بقيمة إجمالية بلغت 38,49 مليار دولار أميركي، بينما بلغ إجمالي قيمة إصدارات الربع الثاني من عام 2019 مبلغ 26,54 مليار دولار أميركي من خلال 118 إصدارا.

التوزيع الجغرافي

وتصدرت السعودية إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في النصف الأول من عام 2019 بقيمة إجمالية بلغت 30,81 مليار دولار أميركي أو 47٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية من خلال 15 إصدارا. وتليها قطر بنسبة 26٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وجاءت الإمارات في المركز الثالث بنسبة 25٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 0,46٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية.

الإصدارات السيادية

وخلال النصف الأول من عام 2019، واصلت الإصدارات السيادية هيمنتها على سوق السندات والصكوك الخليجية بنسبة 60,2٪ من إجمالي المبالغ المصدرة وبقيمة إجمالية بلغت 30,13 مليار دولار أميركي، مقارنة مع 37,68 مليار دولار أميركي في النصف الأول من عام 2018. وارتفع إجمالي قيمة إصدارات الشركات خلال النصف الأول من عام 2019 بنسبة 40٪ إلى 34,91 مليار دولار أميركي، مقارنة مع 24,89 مليار دولار أميركي خلال النصف الأول من عام 2018. وأصدرت الحكومة السعودية سندات بقيمة إجمالية 16,93 مليار دولار أميركي، منها 9,43 مليارات دولار من خلال السندات المقومة بالعملة المحلية و7,50 مليارات دولار من إصدار سندات وصكوك إصدارات حكومة قطر 12 مليار دولار ذات استحقاقات خمس سنوات، وعشر، وثلاثين سنة. في حين قامت حكومة الشارقة بإصدار صكوك بقيمة 1,2 مليار دولار أميركي من خلال صكوك تستحق في عامي 2025 و2026.

السندات مقابل الصكوك

تراجع إصدار السندات التقليدية خلال النصف الأول من عام 2019 بنسبة 4,29٪ مقارنة بالنصف الأول من عام، حيث بلغت إصدارات النصف الأول من 2019 من السندات التقليدية 48,02 مليار دولار، أو ما نسبته 73,84٪ من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات لدول مجلس التعاون خلال النصف الأول من 2019. أما إصدارات الصكوك، فارتفعت بنسبة 37,21٪ لتبلغ 17,01 مليار دولار خلال النصف الأول من 2019، مقارنة مع 12,40 مليار دولار في النصف الأول من 2018، وتمثل إصدارات الصكوك 26,15٪ من إجمالي الإصدارات في النصف الأول من 2019. وبلغت مقومة بالدولار.